مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/6/1

# نظرية شاملة للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط

زياد داود

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

# نظرية شاملة للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /الاقتصاد والتنمية / شؤون إقليمية ودولية

زياد داود / منصب زميل أول غير مقيم في مبادرة الشرق الأوسط التابعة لمركز «بيلفر» للعلوم والشؤون الدولية في كلية «كينيدي» بجامعة هارفارد.

تم نشر هذه الورقة البحثية باللغة الإنكليزية على موقع الإلكتروني الخاص ب «مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية» في أيار/مايو 2026

---

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

**www.bayancenter.org**

**info@bayancenter.org**

**Since 2014**

## المقدمة

ثمة قاسم مشترك يوحّد بين اقتصادات تبدو متباينة للوهلة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، ومصر، والأردن، وربما في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فجميعها ارتهنت للريع، والمقصود به هنا الدخل الذي يتولد عبر جهد وعمل محدودين نسبياً. ولا تقتصر هذه العوائد المفاجئة على صياغة العلاقات الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشكّل ملامح الأنظمة السياسية أيضاً.

ويتخذ الريع في المنطقة خمسة أشكال رئيسية؛ لعل صادرات النفط والغاز أبرزها وأوضحها، لكنها ليست المثال الوحيد بأي حال من الأحوال. وتشمل الأشكال الأخرى عوائد صناديق الثروة السيادية، وإيرادات الممرات التجارية الحيوية مثل قناة السويس، فضلاً عن المساعدات الخارجية وصفقات بيع الأراضي.

غالباً ما تُروى قصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوصفها حكاية من شطرين متباينين؛ فمن ناحية، تبرز الدول الغنية بالموارد، ولا سيما في منطقة الخليج، وهي تفيض بالبترودولارات وتتحكم بصناديق ثروة سيادية ضخمة. ومن ناحية أخرى، تقبع الدول شحيحة الموارد مثل مصر والأردن، وهي تكافح لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها المتزايدين. وهنا، يقدم مفهوم الريع خيطاً ناظماً وقاسماً مشتركاً، بمثابة «نظرية كل شيء»، يربط بين هذه السرديات المتناقضة.

ولا تكمن قيمة هذه النظرية الموحدة للريع في جاذبيتها الفكرية

والنظرية فحسب، بل إن لها أثرين واستشرافين تنبؤيين مهمين:

أولاً: تطمح دول عدة في المنطقة لبلوغ مستقبل يتجاوز عباءة الريعية، مستقبل تقود فيه الكفاءة والإنتاجية والابتكار عجلة النمو الاقتصادي. غير أن هذه الطموحات تسقط، في كثير من الأحيان، من حساباتها الواقع السياسي المعقد؛ فالنمط الريعي يفرز شبكات متجذرة من المحسوبية والامتيازات التي تقاوم التغيير بضراوة. ولذا، فإن محاولات الانتقال نحو اقتصاد إنتاجي عبر تبني سياسات تقنية وتكنوقراطية بحتة، من دون تفكيك البنى السياسية الكامنة، لن يُكتب لها النجاح على الأرجح.

ثانياً: يبدو أن التوقعات القاتمة والتشاؤمية التي تتنبأ بانهيار المنطقة في حال تحول العالم بعيداً عن الوقود الأحفوري، مفرطة في المبالغة. فقد برهن الشرق الأوسط، تاريخياً وفي الحاضر أيضاً، على قدرة فائقة على الابتكار عندما يتعلق الأمر باستحداث مصادر جديدة للريع. ومع أن الانتقال إلى اقتصاد إنتاجي حقيقي قد يظل حلماً بعيد المنال، إلا أنه لا ينبغي الاستهانة بقدرة المنطقة على البقاء والاستمرار، حتى بصيغتها الراهنة.

## من مهد الحضارات إلى البحر الأبيض المتوسط: الريع في كل مكان

إذن، ما المقصود بالريع أساساً؟ إنه دخل يستوفي ثلاثة شروط موضوعية: أولاً، أن يكون مصدره خارجياً. ثانياً، ألا يتطلب توليده جهداً أو عملاً محلياً كبيراً. ثالثاً، أن تكون السلطة الحاكمة هي المتلقي والقائم الرئيسي على توزيع هذا الدخل. ويبرز الخبير الاقتصادي

الراحل حازم الببلاوي، الذي تولى لاحقاً رئاسة وزراء مصر، كأحد الشخصيات المحورية لفهم آليات الاقتصادات الريعية.[1]

وتمثل ريوع النفط والغاز، خصوصاً في الخليج، النموذج الكلاسيكي الذي ارتكزت عليه ورقة الببلاوي الشهيرة المعنونة «الدولة الريعية في العالم العربي». وفي المقابل، جادل الأكاديمي الإماراتي عبد الخالق عبد الله في ورقة بحثية أحدث بأن هذه الاقتصادات دخلت اليوم مرحلة «ما بعد النفط وما بعد الريعية».[2] غير أن ما أطرحه هنا هو أن النموذج الريعي ليس حياً وقائماً في الخليج فحسب، بل إنه يمثل قوة محركة تصيغ ملامح الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع، متجاوزاً حدود الوقود الأحفوري بكثير.

ولنبدأ بالحالة العراقية - وهي دولة ريعية بامتياز تعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط، إذ يستأثر النفط الخام بنحو 97% من إجمالي صادراتها،[3] كما يشكل المورد الأساسي لإيرادات الحكومة بمساهمة

1. حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في العالم العربي»، مجلة الدراسات العربية الفصلية 9، العدد 4 (1987): 398-383، http://www.jstor.org/stable/41857943.

2. عبد الخالق عبد الله، «لحظة الخليج وتكوين الدولة الخليجية»، مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، 5 نيسان/أبريل 2024، https://www.belfercenter.org/publication/gulf-moment-and-making-khaleeji-state.

3. "العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 - بيان صحفي؛ تقرير الخبراء؛ وبيان المدير التنفيذي للعراق»، صندوق النقد الدولي، تقارير صندوق النقد الدولي القطرية، العدد 128 (2024)، https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/05/15/Iraq-2024-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-549028.

تناهز 90% من دخل الدولة.[4] والمفارقة هنا أن قطاع استخراج النفط لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة جداً من القوة العاملة العراقية.

أما آلية توزيع عائدات النفط فتلكم قصة أخرى؛ إذ توظف الحكومة العراقية نحو 40% من إجمالي القوة العاملة في القطاع العام، وتمنحهم أجوراً تعادل ضعف تلك السائدة في القطاع الخاص.[5] ولا يمثل هذا التوظيف عائداً لقاء عمل إنتاجي حقيقي، بل يُستخدم كأداة فجة وغير فعالة لإعادة توزيع الدخل النفطي، مما يتسبب في تشويه بنية الاقتصاد الكلي.[6]

## هل دخل الخليج مرحلة ما بعد النفط وما بعد الريع؟

في ورقة بحثية حديثة حول «اللحظة الخليجية»، يطرح عبد الخالق عبد الله ادعاءً جريئاً مفاده أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تجاوزت العهد الريعي. وتستند حجاجه إلى ثلاث مرتكزات:

(1) أن النفط لم يعد العصب المحوري لاقتصاداتها كما كان في السابق.

(2) أن دول الخليج استحدثت منظومات ضريبية، وهو ما يتناقض

4. "العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024»، صندوق النقد الدولي.
5. عبد الله، «لحظة الخليج".
6. زياد داود، «هل تريد تقليل اعتماد دول الخليج العربية على النفط؟ جرّب الدخل الشامل»، بلومبيرغ، 11 آذار/مارس 2021، https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2021-03-11/want-to-reduce-gulf-arab-reliance-on-oil-try-universal-income ؛ زياد داود، «كيف نجعل انتخابات العراق نقطة تحوّل: امنح الناس المال»، بلومبيرغ، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2021-10-06/iraq-should-try-universal-income-to-uproot-its-endemic-corruption.

طردياً مع نموذج الدولة الريعية.

(3) أنها تحتضن أربعة من أكبر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

دعونا نفند هذه الحجج واحدة تلو الأخرى.

أولاً: يرى عبد الله أن «اللحظة الخليجية ليست مدفوعة بالنفط» وأن «دول الخليج العربية الجديدة باتت في جوهرها تعيش مرحلة ما بعد النفط».[7] لكن لغة الأرقام والبيانات تروي قصة مغايرة تماماً.

إذ يتمثل أحد مقاييس الاعتماد على النفط في سعر الخام اللازم لتمويل واردات الدولة وتغطية التحويلات المالية الخارجية النازحة. وتُشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن «سعر تعادل النفط الخارجي» قد ارتفع في السعودية، والإمارات، والكويت منذ عام 2016، مما يعكس زيادة الارتهان للنفط لا تراجعه. وصحيح أن التقديرات جاءت أقل بالنسبة لقطر وعُمان والبحرين، إلا أنه عند ترجيح هذه الأرقام بحجم كل اقتصاد، يتبين أن سعر التعادل الخارجي الإجمالي لدول الخليج مجتمعة قد قفز من 47 دولاراً للبرميل عام 2016 إلى 64 دولاراً عام 2024.

وهناك طريقة أخرى لقياس مدى الاعتماد على النفط عبر النظر إلى السعر اللازم لتحقيق التوازن المالي في الموازنات العامة للحكومات. وهنا أيضاً، ترسم تقديرات صندوق النقد الدولي صورة مماثلة، فقد باتت السعودية والكويت والبحرين أكثر اعتماداً على النفط لتمويل

7. عبد الله، «لحظة الخليج".

موازناتها، في حين سجلت الإمارات وعُمان وقطر تراجعاً نسبياً في هذا الاعتماد. وعلى الصعيد الإجمالي، تحتاج الحكومات الخليجية اليوم إلى أسعار نفط أعلى لضبط موازناتها مقارنة بما كانت تحتاجه في عام 2016.

ومن الصعب بمكان الادعاء بأن منطقة الخليج كانت في مرحلة «ما بعد النفط» عام 2016. فقبل ذلك بعام واحد فقط، كانت المملكة العربية السعودية على شفا «الإفلاس التام» في غضون عامين،[8] مما اضطرها لإطلاق «رؤية 2030» بهدف جوهري هو تنويع الاقتصاد بعيداً عن الهيدروكربونات. كما أدى هبوط أسعار الطاقة آنذاك إلى ركود اقتصادي شمل عموم دول الخليج، وهو ما لا يمكن تصنيفه بأي حال كأحد مؤشرات ديناميكيات «ما بعد النفط». ولا تثبت هذه الحقبة أن الخليج لم يكن في مرحلة ما بعد النفط عام 2016 فحسب، بل تؤكد أن اعتماده على النفط قد تعمق أكثر منذ ذلك الحين.

ثانياً: يحتج عبد الله بأن الدول الخليجية «تجرؤ على فرض... الضرائب»، التي تُعتبر «نقيضاً لنموذج الدولة الريعية». وحقيقة الأمر أن بعض دول الخليج قد فرضت بالفعل ضريبة القيمة المضافة، كما طبقت دولة الإمارات ضريبة على الشركات بنسبة 9% [9] دخلت حيز التنفيذ

8. بيتر والدمان، «مشروع بقيمة تريليوني دولار لإخراج اقتصاد السعودية من الاعتماد على النفط»، بلومبيرغ، 21 نيسان/أبريل 2016، https://www.bloomberg.com/news/features/2016-04-21/the-2-trillion-project-to-get-saudi-arabia-s-economy-off-oil.

9. بن بارتنستين وآخرون، «جاذبية الإمارات المعفاة من الضرائب تتلاشى مع فرض ضريبة جديدة على أرباح الشركات»، بلومبيرغ، 31 كانون الثاني/يناير 2022، https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-01-31/uae-to-

في حزيران/يونيو 2023، وناقشت سلطنة عُمان فرض ضريبة على الدخل.

ولكن العبرة تكمن في حجم هذه الضرائب، إذ تظل الحصيلة الضريبية في الخليج متواضعة، حيث تولد أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المقارنة، تشكل الضرائب عادة نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، وأكثر من 15% في الأسواق الناشئة، مما يعني أن العبء الضريبي في الخليج لا يزال خفيفاً نسبياً.[10]

علاوة على ذلك، لا تزال المسألة الضريبية تحظى بحساسية سياسية بالغة، فالكويت وقطر لم تطبقا ضريبة القيمة المضافة بعد، رغم أنها كانت مبادرة مشتركة على مستوى المنطقة. كما كانت عُمان تعتزم فرض ضريبة الدخل في عام 2022 أو 2023،[11] إلا أن التنفيذ

---

levy-federal-corp-tax-on-business-profits-from-june-2023.

10. "المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 - بيان صحفي؛ وتقرير الخبراء»، صندوق النقد الدولي، تقارير صندوق النقد الدولي القطرية، العدد 280 (2024)، https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/09/03/Saudi-Arabia-2024-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Informational-Annex-554530.

11. عبير أبو عمر، «من غير المرجح أن تُسفر المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي في عُمان عن حزمة مساعدات»، بلومبيرغ، 8 تموز/يوليو 2021، https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-07-08/imf-s-technical-help-in-oman-will-unlikely-result-in-aid-package ؛ تركي البلوشي، عبير أبو عمر، وزينب فتاح، «سلطنة عُمان تكسر المحظور الضريبي على الدخل في دول الخليج للحد من العجز»، بلومبيرغ، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-11-02/oman-to-implement-unprecedented-measures-to-curb-budget-deficit.

قد تعطل. وقد ساهم الارتفاع الأخير في أسعار النفط في تخفيف الضغوط الرامية لفرض تدابير ضريبية غير شعبية.

## الخليج يزداد اعتماداً على النفط منذ عام 2016

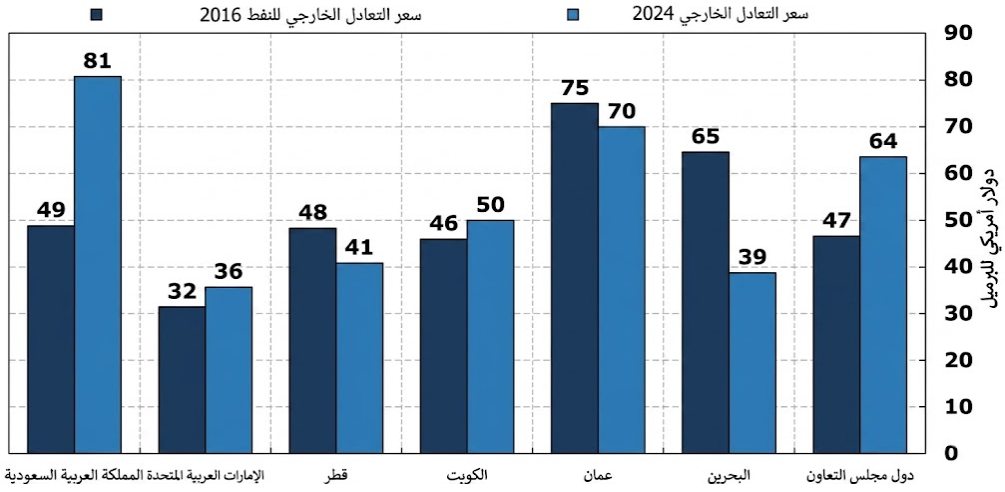


المصدر: صندوق النقد الدولي. ملاحظة: سعر التعادل الخارجي هو سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري) - وكلما ارتفع السعر، دلّ ذلك على ارتهان أكبر للنفط.

ولم يروّج القادة الخليجيون لفرض الضرائب كخطوة نحو «تفكيك دولة الرفاه القديمة» كما يزعم عبد الله، بل حرصوا على تقديمها كأداة لإعادة تدوير الثروة من الوافدين الأجانب لصالح المواطنين. وكما صرح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، فإن الضرائب تهدف إلى ضمان أن «الأموال التي يستفيد منها الأجنبي... ستعود إلى حكومته، والحكومة ستنفقها على التعليم والصحة والبنية التحتية،

أو حتى الرواتب [للمواطنين]».[12]

ولم يقتصر هذا النهج على السعودية، ففي ظل الضغوط المتعارضة بين متطلبات العقد الاجتماعي وسندان الاحتياجات التمويلية للموازنة، تخطط الكويت لرفع أسعار الوقود، على أن يقتصر ذلك على الوافدين دون المواطنين.[13] وهي استراتيجية مرشحة للتكرار في ملف ضريبة الدخل متى قررت دول الخليج المضي قدماً في تطبيقها.

ثالثاً: ماذا عن صناديق الثروة السيادية الخليجية؟ ألا تُعد دليلاً على انقضاء العهد الريعي في المنطقة؟ ليس تماماً. صحيح أن منطقة الخليج تحتضن أربعة من أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم، وهو ما يجسد ثقلها المالي الكبير، كما أنها المنطقة الوحيدة عالمياً التي تملك ثلاثة صناديق تدير أصولاً تناهز تريليون دولار لكل منها.

بيد أن هذه الصناديق لا تؤشر على مستقبل ما بعد الريع، بقدر ما تمثل أداة لاستدامة هذا النموذج وصونه للأجيال القادمة. وقد أوضح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هذه الرؤية بجلاء في مقابلة أجريت معه عام 2016، حيث أفاد بأن الهدف يكمن في جعل «الاستثمارات هي مصدر إيرادات الحكومة السعودية»، وذلك عبر الشراكة مع شركات الأسهم الخاصة لاستثمار الأصول في الخارج، وتوليد تدفقات نقدية

12. "نص المقابلة الكاملة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان حول رؤية 2030»، قناة العربية، 2 نيسان/أبريل 2021، https://english.alarabiya.net/News/gulf/2021/04/28/Transcript-Saudi-Crown-Prince-Mohammed-bin-Salman-s-full-interview-on-Vision-2030-.

13. "صحيفة: الكويت تتجه لرفع أسعار البنزين للمقيمين الأجانب فقط»، الشرق للأعمال، 25 أيلول/سبتمبر 2024، http://bit.ly/4kIsNar.

مستقرة من الأرباح غير المرتبطة بالوقود الأحفوري.[14]

وهنا تبرز المفارقة في كيفية انسجام رؤية الأمير تماماً مع الركائز الثلاث الأساسية للريع: دخل خارجي المصدر، وجهد محلي محدود، وهيمنة حكومية. فحتى في أوج توسعها، لا تستوعب صناديق الثروة السيادية سوى جزء يسير من العمالة الوطنية، بينما تدر عوائد للخزينة العامة من خلال استثمار رؤوس الأموال خارج البلاد. إنها إذن استراتيجية ريعية كلاسيكية، لكنها ترتدي ثوب الحداثة.

وهكذا، يتضح جلياً أن النموذج الريعي لا يزال حاضراً وبقوة لدى منتجي الهيدروكربونات في العراق ودول الخليج. وتشمل النسخة الأحدث من هذا النموذج توظيف الصناديق السيادية لتوليد دخل من الاستثمارات الأجنبية، بما يضمن تدفقاً مستداماً للثروة في مواجهة تقلبات عوائد النفط. قد تكون هذه الدول جادة فعلاً في مساعي التنويع الاقتصادي، إلا أن سحر الريعية وإغرائها يظل مسيطراً حتى في القرن الحادي والعشرين.

## لماذا ينجو الأردن من الأزمات؟ المساعدات الخارجية بوصفها ريعاً

لم يتعرض الأردن لأزمة عملة في الآونة الأخيرة على غرار ما حدث في مصر أو لبنان، رغم أن كافة المؤشرات الاقتصادية كانت تقتضي حدوث ذلك.

دعونا نقارن الأردن بمصر على سبيل المثال، يعاني كلا البلدين من عجز تجاري مزمن (حيث تفوق الواردات إجمالي الصادرات والتحويلات

14 والدمان، «مشروع بقيمة تريليوني دولار".

المالية)، غير أن الفجوة في الأردن كانت أعمق بشكل مستمر. ومع ذلك، عصفت بمصر أزمتان خانقتان للعملة في السنوات الأخيرة، في حين حافظ الأردن على استقراره النسبي. ثمة مفارقة واضحة هنا، فكيف ينجح بلد يعاني من عجز تجاري أسوأ في النأي بنفسه عن الاضطرابات الاقتصادية التي عصفت بجارته؟

والآن، دعونا نوسع نطاق المقارنة لتشمل لبنان، فقد مر كل من لبنان ومصر بأزمات طاحنة مؤخراً أجبرتهما على خفض قيمة عملتيهما بشكل حاد. ورغم تباين المسببات الدقيقة لمشكلاتهما، ثمة أربعة عوامل مشتركة مهدت لاندلاع الأزمة: تضخم الدين العام، والعجز التجاري الهائل، والاعتماد المفرط على استيراد السلع الأساسية، ونظام سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار.

**الميزان التجاري للأردن أسوأ من نظيره المصري**

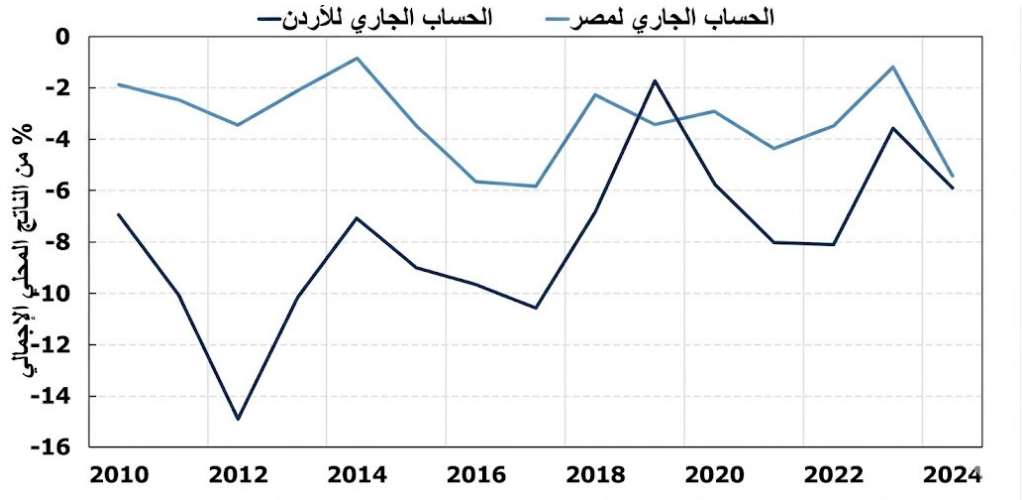

وتجتمع في الأردن هذه العوامل الأربعة برمتها، فمعدلات دينه وعجزه التجاري تتجاوز مستويات مصر (وإن كانت أقل حدة مقارنة بلبنان)، كما يعتمد بشدة على استيراد الغذاء والطاقة، ويطبق سعر صرف ثابت للرقم الديناري مقابل الدولار.

فما الذي جعل الأردن ينجو من مصير جيرانه إذن؟ يكمن السر في المساعدات الخارجية. فهذا الدعم المالي، الذي يحمل البصمات الكاملة للدخل الريعي (خارجي المصدر، وتتحكم فيه الحكومة، ولا يتطلب توليده جهداً يذكر)، يمثل شريان الحياة الحقيقي للاقتصاد الأردني.

ولكن من أين تتدفق هذه المساعدات؟ تنبع الإجابة من ثلاثة مصادر رئيسية:

أولاً: صندوق النقد الدولي، إذ يحصل الأردن على قروض من الصندوق بشكل شبه مستمر منذ عام 1989.[15] إلا أن مظلة الصندوق وحدها لا تكفي لتفسير الاستقرار الأردني النسبي مقارنة بمصر؛ فالقاهرة حظيت هي الأخرى بدعم متواصل من الصندوق، بل وتتبوأ حالياً المرتبة الثانية عالمياً كأكبر مقترض منه.

ثانياً: دول الخليج، وتظهر بيانات حسن الحسن وكاميل لونس المنشورة عبر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية[16] أن الأردن تلقى زهاء

15. زياد داود (@ZiadMDaoud)، "صندوق النقد الدولي يوافق على قرض جديد للأردن"، X، 11 كانون الثاني/يناير 2024، https://x.com/ZiadMDaoud/status/1745399402586333209.

16. حسن الحسن وكاميل لونس، «دبلوماسية إنقاذ دول الخليج: المساعدات كأداة اقتصادية في منطقة مضطربة»، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية،

9 مليارات دولار من المساعدات الخليجية بين عامي 2011 و2022. ورغم أن هذا المبلغ يبدو ضئيلاً مقارنة بـ 48 مليار دولار نالتها مصر، إلا أن قيمته الفعلية تتعاظم بالنظر إلى صغر حجم الاقتصاد الأردني؛ إذ تمثل المليارات التسعة نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن لعام 2023، في حين لم تتجاوز المساعدات الموجهة لمصر 12% من ناتجها المحلي الإجمالي للعام نفسه. ومع ذلك، يظل لغز الاستقرار الأردني قائماً.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية، فبموجب مذكرة تفاهم ثنائية، التزمت واشنطن بتقديم 1.45 مليار دولار سنوياً كدعم مالي وعسكري لعَمان خلال الفترة من 2023 إلى 2029، وهو ما يقتطع حصة وازنة تعادل نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن سنوياً على مدار سبع سنوات. وغالباً ما تعزز الإدارة الأمريكية تعهداتها الرسمية بملحقات مالية إضافية، فعلى سبيل المثال، ضخت في كانون الأول/ديسمبر 2023 مبلغاً إضافياً بقيمة 200 مليون دولار فوق الحزمة المعتمدة.

وفي خضم تصاعد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط واتجاه وكالات التصنيف الائتماني نحو خفض الدرجات السيادية لدول كإسرائيل،[17] غرّد الأردن خارج السرب مقتنصاً ترقية ائتمانية من وكالة

10 تشرين الأول/أكتوبر 2023،
https://www.iiss.org/research-paper/2023/10/gulf-bailout-diplomacy.

17. غاليت ألتشتاين، «موديز تخفض تصنيف إسرائيل مجدداً مع تزايد التكاليف الاقتصادية للحرب»، بلومبيرغ، 27 أيلول/سبتمبر 2024،
https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-09-27/israel-is-downgraded-by-moody-s-again-as-war-takes-economic-toll?sref=1cqsoyDu.

«ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز» في أيلول/سبتمبر 2024. وعزت الوكالة هذا القرار إلى أنه «رغم تفاقم التوترات الجيوسياسية، فإننا نعتقد أن الدعم الخارجي من الشركاء المانحين [مثل الولايات المتحدة ودول الخليج] والشركاء متعددي الأطراف [مثل صندوق النقد والبنك الدوليين] سيكون متاحاً بقوة في معظم السيناريوهات المحتملة».[18]

أما الفاتورة الجيوسياسية التي يسددها الأردن لقاء هذا الدعم فتخرج عن نطاق هذه الورقة البحثية، إذ ينصب التركيز هنا على الواقع الاقتصادي المجرد: الأردن في حاجة ماسة للمساعدات، وهذه المساعدات هي ريع خالص. لقد استعرضنا حتى الآن نماذج العراق والخليج والأردن، ورأينا كيف تتبدى الأنماط الريعية المختلفة عبر النفط والغاز والصناديق السيادية والمساعدات الخارجية. فلننتقل الآن إلى دولة أخرى تبرز تجسيداً مغايراً للحالة الريعية.

## رحلة مصر العاثرة في دهاليز الريعية

كتب عالم الاقتصاد السياسي المصري الراحل سامر سليمان عام 2006: «منذ منتصف السبعينيات، شكلت مصر نموذجاً لنظام سياسي سلطوي يرتكز في استقراره على دولة شبه ريعية».[19] وقد اتسمت رحلة مصر بين جنبات الأنماط الريعية المختلفة بمزيج من التجريب وسوء الطالع.

18. "رفع تصنيف الأردن إلى 'BB-' بفضل مرونته الاقتصادية؛ وتوقعات مستقرة»، ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز، 6 أيلول/سبتمبر 2024، https://disclosure.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/-/view/sourceId/13239987.

19. سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية في مصر (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006).

فلفترة من الوقت، جنى الاقتصاد المصري ثمار الريع النفطي، إذ كانت البلاد مصدراً صافياً للنفط بين سبعينيات القرن المنصرم ومطلع الألفية الثالثة. ورغم أن حجم إنتاجها لم يتخط حاجز المليون برميل يومياً (أي ما يقارب عُشر إنتاج المملكة العربية السعودية)، إلا أن النفط شكل رافداً مالياً حيوياً للبلاد. غير أن هذه الحقبة أُسدل عليها الستار قرابة عام 2010 عندما طغى الاستهلاك المحلي على معدلات الإنتاج، واضعة حداً لعوائد الريع النفطي المصري.

وتتطابق تجربة مصر مع الغاز الطبيعي مع سيناريو النفط؛ ففي مطلع الألفية الحالية، أحدثت قفزة إنتاج الغاز طفرةً ريعيةً وجيزةً مدفوعةً بالتصدير، بيد أن تنامي الطلب الداخلي وتراجع وتيرة الإنتاج سرعان ما عكسا الآية، لترتدّ مصر إلى مربع استيراد الغاز. وفي أواخر العقد الثاني، أنعش اكتشاف حقل «ظهر» العملاق آمال البلاد، لكن تبيّن لاحقاً أنه لم يكن سوى مسكّن مؤقت؛ إذ تجد مصر نفسها اليوم مجدداً في خضم استيراد الغاز والتهافت على منافسة أوروبا على شحنات الغاز الطبيعي المسال،[20] مما يبرز حالة عدم الاستقرار المتأصلة في مواردها من الطاقة.[21]

20. ستيفن ستابتشينسكي وسلمى الورداني، «مصر تشتري الغاز الطبيعي المسال في خطوة نادرة لتجنب أزمة الغاز الصيفية»، بلومبيرغ، 4 نيسان/أبريل 2024،
https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-04-04/egypt-starts-buying-lng-in-rare-move-to-avoid-summer-gas-crunch.

21. بريسيلا أزيفيدو روشا، «الغاز الأوروبي يواصل مكاسبه مع تزايد الطلب المصري في السوق»، بلومبيرغ، 6 أيلول/سبتمبر 2024،
https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-09-06/europe-gas-extends-gains-as-supply-worries-resurface-from-egypt.

أما قناة السويس، فقد أمدّت مصر تاريخياً بتدفقات نقدية مستقرة من الدخل الريعي، فالقناة التي أُمِّمت عام 1956 تدرّ عوائد حكومية من مصادر خارجية وبأقل جهدٍ تشغيلي ممكن. لكن سوء الطالع ظلّ يطارد مصر، فمنذ عام 2023، تسببت الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط في انكماش حركة الملاحة بالقناة بنسبة 70%، مما كبّد البلاد خسائر ناهزت 6 مليارات دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، بحسب تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.[22]

وإزاء هذه الانتكاسة البالغة جراء تعطل القناة، اهتدت مصر سريعاً إلى نمط ريعي مبتكر: بيع الأراضي. ففي شباط/فبراير 2024، وقعت الحكومة صفقة ضخمة بقيمة 35 مليار دولار مع تحالف استثماري يقوده أحد الصناديق السيادية في أبوظبي، تقضي بالاستحواذ على مساحة شاسعة من الأراضي على الساحل الشمالي تُعرف بمنطقة «رأس الحكمة».[23]

تنطبق على هذه الصفقة جميع خصائص الدخل الريعي بشكل كامل ودقيق، إذ تدفقت السيولة من مصادر خارجية، ولم تتطلب العملية جهداً محلياً يُذكر سوى توقيع عدد محدود من المسؤولين على الوثائق الرسمية، بينما وُجهت العوائد مباشرة إلى خزائن الدولة، ما

22. "الرئيس السيسي: إيرادات قناة السويس تتراجع بأكثر من 6 مليارات دولار في 8 أشهر»، إيجيبت توداي، 29 أيلول/سبتمبر 2024،
https://www.egypttoday.com/Article/3/135085/President-Sisi-Suez-Canal-revenues-plummet-by-over-6-billion.

23. ميريت مجدي وآخرون، «ماذا ستحصل عليه الإمارات العربية المتحدة مقابل استثمارها البالغ 35 مليار دولار في مصر؟»، بلومبيرغ، 16 آذار/مارس 2024،
https://www.bloomberg.com/news/features/2024-03-16/oil-rich-abu-dhabi-s-35-billion-gamble-on-egypt.

يعكس النموذج الريعي في صورته الأكثر مباشرة ووضوحاً.

وقد يدفع البعض بأن هذه الصفقة تتمايز عن الأنماط الريعية التقليدية، فبينما تؤمن قطاعات النفط والغاز والمساعدات والممرات التجارية تدفقات مالية دورية مستدامة، تُعتبر مبيعات الأراضي صفقات استثنائية تُجرى لمرة واحدة ولا تكاد تتكرر. وللرد على هذا الطرح، ثمة حجّتين أساسيتين:

الأول: هو أن صفقة «رأس الحكمة» قد لا تكون حدثاً عابراً يقع لمرة واحدة، إذ تشير تقارير إلى مبيعات محتملة لأراضٍ في مناطق أخرى إلى السعودية،[24] مثل منطقة «رأس جميلة» المطلة على البحر الأحمر. كما أن هناك عملية النقل المثيرة للجدل لجزيرتي «تيران وصنافير» إلى السعودية عام 2016، ورغم أن هذا النقل لم يكن بيعاً مباشراً، فقد جرى في ظل دعم مالي كبير من المملكة ورغم صدور حكم قضائي في مصر.[25] وتشير هذه الأمثلة إلى أن صفقات الأراضي يمكن أن تصبح مصدراً متكرراً للدخل الريعي لمصر.

الثاني: يأتينا من مملكة البحرين.

24. ميريت مجدي، «مناورات خليجية بمليارات الدولارات تركز على مصر مع احتدام الحرب في الشرق الأوسط»، بلومبيرغ، 7 آذار/مارس 2024، https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-03-07/egypt-at-centre-of-gulf-power-play-as-saudi-arabia-uae-weigh-investments.

25. طارق الطبلوي وأحمد فتيحة، «مجلس الوزراء المصري يوافق على اتفاقية الحدود السعودية مع اقتراب صدور حكم المحكمة»، بلومبيرغ، 29 كانون الأول/ديسمبر 2016، https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-12-29/egypt-cabinet-approves-saudi-border-pact-as-court-ruling-nears.

## جزيرة بخطوط هندسية أدق من أن تكون طبيعية

فقد اهتدت البحرين، وهي مملكة صغيرة منتجة للنفط، إلى ينبوع ريعي جديد: ردم البحر واستصلاح الأراضي. فبالتوازي مع خفوت بريق المداخيل النفطية، ركزت الحكومة جهودها على توسيع رقعتها الجغرافية ومواردها المالية عبر ردم مساحات بحرية.

ومنذ عام 1991، نجحت المنامة في زيادة مساحتها الإجمالية بنسبة مذهلة بلغت 14% عبر عمليات الردم والاستصلاح. ويتضح هذا التمدد الاصطناعي بجلاء عند النظر إلى الجزيرة من الجو، حيث تفضح الخطوط المستقيمة والأشكال الهندسية الحادة أصولها الاصطناعية غير الطبيعية.

وقد توازى هذا الهبوط في الريوع النفطية البحرينية (من نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع التسعينيات إلى دون 10% بحلول أوائل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين) مع وتيرة متسارعة لعمليات الردم، فكلما شحت العوائد النفطية، تحركت الحكومة لتعويض الفارق عبر بسط سيطرتها على مساحات بحرية جديدة وتحويلها إلى أراضٍ مستصلحة تدر مداخيل استثمارية.

## ريوع البحرين: من النفط إلى الأرض

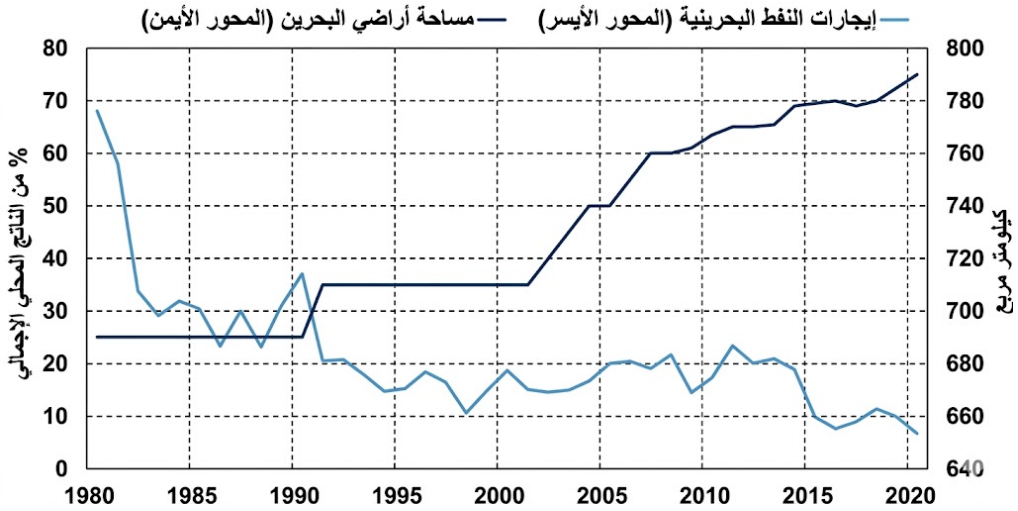


ويحقق توسيع الأراضي شروط الريعية بحذافيرها، إذ تجني الحكومة مكاسب مالية طائلة من بيع الأراضي المستصلحة لمطورين عقاريين أجانب، ضمن عملية يسيرة نسبياً ولا تستوجب مدخلات إنتاجية أو عمالة محلية تذكر. وبناءً عليه، لا يمكن النظر إلى صفقة بيع الأراضي المصرية كحدث عابر أو معزول، فقد سبقتها صفقات مماثلة وقد تليها أخرى، كما أن نموذج الردم البحريني يثبت بالدليل القاطع أن هذه المعاملات قادرة على التحول إلى رافد تمويلي دائم ومستمر بدلاً من كونها مجرد مكاسب طارئة تجنى لمرة واحدة.

### معضلات الاقتصاد الريعي

لا شك أن الريوع تنطوي على إغراء شديد، فمن منا لا يرغب في تحصيل عوائد طائلة بأقل جهد ممكن؟ أليست هذه في واقع الأمر الغاية القصوى التي يصبو إليها الأفراد، أي بلوغ مرحلة العيش على

«الريع» عند التقاعد؟ لكن الدول تختلف عن الأفراد، وتنزع الاقتصادات الريعية عادة إلى مواجهة ثلاث معضلات على أقل تقدير:

1. شدة التقلب الذاتي للمداخيل الريعية: إذ يدرك مصدرو النفط والغاز تمام الإدراك طبيعة دورات الازدهار والانكماش في أسواق الطاقة العالمية، كما أن الصناديق السيادية ليست بمنأى عن تقلبات الأسواق المالية. وحتى الروافد التي تبدو في ظاهرها مستقرة، كالممرات التجارية، تظل عرضة للاختلال جراء الهزات الجيوسياسية، وخير دليل على ذلك التراجع الحاد الأخير في عوائد قناة السويس. وعندما تضع الدولة بيضها كله في سلة ريعية واحدة، فإنها تغدو رهينة لتقلبات هذا القطاع الجوهرية.
2. تراجع مستويات الإنتاجية: فالحكومات في هذه المنظومات تميل عادة إلى توزيع عوائد الريع على مواطنيها عبر قنوات التوظيف في القطاع العام، والتي غالباً ما تتسم بإنتاجية متدنية وأجور متضخمة. وتتوخى هذه الاستراتيجية بالدرجة الأولى مقايضة الولاء السياسي بالرفاه وضمان السلم الاجتماعي.

وتعزز البيانات الواقعية هذا الاستنتاج، إذ خلص تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إلى أن «إنتاجية العمل قد شهدت تراجعاً منذ ثمانينيات القرن المنصرم في الاقتصادات العربية عموماً، وفي منظومة دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص». ورصد التقرير «تدهوراً أكثر تسارعاً في معدلات الإنتاجية خلال العقدين الأخيرين، وبمقارنتها

بالأقاليم الأخرى، تذيلت منطقة الدول العربية الترتيب العالمي كأضعف الأقاليم أداءً من حيث نمو الإنتاجية».[26] ويمثل هذا التراخي في الإنتاجية معضلة بنيوية، إذ إن السبيل الوحيد المستدام لدفع عجلة النمو الاقتصادي عبر العقود يكمن في رفع كفاءة الإنتاجية، في حين يعمل الريع على تقويض هذا العنصر الجوهري لنجاح أي دولة على المدى الطويل.

## المؤسسات السياسية في الشرق الأوسط سلطوية في معظمها

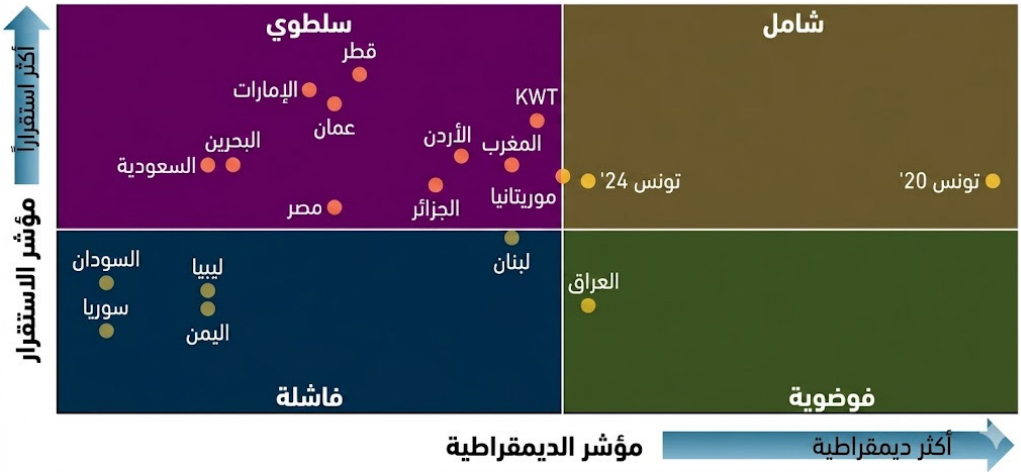


3. تكريس النظم السلطوية: فعندما تستغني الحكومات عن جباية الضرائب من مواطنيها لتمويل أنشطتها، فإنها بالمقابل تحجب عنهم التمثيل والمشاركة السياسية الفاعلة. ويظهر

26. "تراجع مقلق في نمو إنتاجية العمل في الدول العربية - لكن الإصلاحات السياسية قد تُحفز الانتعاش»، منظمة العمل الدولية، 29 آذار/مارس 2022، https://www.ilo.org/resource/news/alarming-decline-labour-productivity-growth-arab-states-%E2%80%93-policy-reforms.

مسح المؤسسات السياسية في الشرق الأوسط غياباً صارخاً للتعددية السياسية، فحتى تونس، التي لمعت لفترة وجيزة كمنارة للمشاركة الديمقراطية عقب أحداث الربيع العربي عام 2011، ارتدت اليوم بشكل حاسم نحو مربع السلطوية.[27]

## أبعد من مجرد نظرية أنيقة

فمفهوم الريعية يتجاوز كونه ترفاً أو فضولاً أكاديمياً، إذ يقدم إطاراً تحليلياً موحداً لسبر أغوار الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، ويطرح في الوقت ذاته استشرافين مستقبليين للمنطقة. وتزخر المنطقة اليوم بمشروعات ومبادرات طموحة تهدف إلى إحداث تحول جذري في بنية الاقتصادات، ومنها «رؤية السعودية 2030»، و«رؤية قطر الوطنية 2030»، و«رؤية مصر 2030»، و«رؤية الإمارات 2031»، و«رؤية الكويت 2035»، و«رؤية عُمان 2040»، و«رؤية التحديث الاقتصادي الأردنية»، وصولاً إلى «الورقة البيضاء» العراقية لعام 2020. ويتمثل القاسم المشترك الأكبر بين هذه الرؤى كافة في السعي لبناء اقتصادات حديثة، حيوية، متنوعة، والأهم من ذلك، منتجة.

ولكن، وفي ضوء إدراكنا لطبيعة الريعية، ما هي حظوظ هذه المساعي الإصلاحية في النجاح؟ إن الريوع لا تقتصر على كونها تدفقات مالية، بل هي مهندسة البنى السياسية والاجتماعية

27. سهيل كرم، «رئيس تونس يفوز بإعادة انتخابه في اقتراع تأثر بضعف الإقبال»، بلومبيرغ، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024،
https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-10-07/tunisia-president-kais-saied-wins-reelection-with-90-7-of-vote.

الفوقية، إذ تفرز نُظماً سلطوية وعقوداً اجتماعية قائمة على مقايضة المزايا المادية بالإذعان السياسي. بيد أن تلك الخطط الإصلاحية تصب جل تركيزها على الحلول الاقتصادية التقنية (التكنوقراطية) من قبيل تحفيز القطاع الخاص، وتقليص عجز الموازنات، وإلغاء الدعم السلعي، وفرض الضرائب، مع إغفال تام للديناميكيات السياسية العميقة والمحركة للاستقرار.

ومن ثم، فإن المقاربات التكنوقراطية التي تنأى بنفسها عن السياسة محكوم عليها بالفشل، فأي تحول ناجح وحقيقي من نمط ريعي إلى اقتصاد إنتاجي يستلزم بالضرورة إصلاحات سياسية موازية تشمل تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية الأوسع. أما القفز فوق هذا البعد السياسي فما هو إلا وصفة جاهزة للإخفاق.

أما الاستشراف الثاني فيتلخص في الآتي: لا ينبغي الاستهانة بقدرة المنطقة على مواصلة توليد أنماط ريعية مستحدثة. فالأطروحات الشائعة التي تبشر بخراب سياسي أو انهيار اقتصادي حتمي لمنتجي الهيدروكربونات بمجرد أفول نجم الوقود الأحفوري هي على الأرجح سرديات مفرطة في التبسيط. وتأتي هذه الورقة البحثية لتفكيك هذه الفرضية، مستعرضة مرونة المنطقة وقدرتها على ابتكار روافد ريعية جديدة، فبدءاً من الأنماط التقليدية كالنفط والغاز، ووصولاً إلى الآليات المستحدثة كالصناديق السيادية، والمساعدات الدولية، والممرات الملاحية والتجارية، وحتى صفقات بيع الأراضي، أبانت منطقة الشرق الأوسط عن مرونة ومطاوعة مذهلة في التكيف.

وقد ساهم هذا «الابتكار الريعي» في إطالة عمر النظم الحاكمة في المنطقة وإرجاء أي انفتاح ديمقراطي، إذ تفضل السلطات شحذ عبقريتها لابتكار مصادر ريع بديلة بدلاً من المخاطرة بخلخلة العقد الاجتماعي القائم أو توسيع رقعة تقاسم السلطة والمشاركة. ففي نهاية المطاف، يظل التنازل عن المال أهون بكثير من التنازل عن السلطة.

ومع أن هذا الابتكار قد يخفف وطأة بعض الآفات المرتبطة بالريع - كأن يؤدي دمج عوائد الصناديق السيادية مع الإيرادات النفطية إلى كبح جماح التذبذب المالي - إلا أنه يعجز عن استئصال معضلات تدني الإنتاجية أو النزوع نحو السلطوية. بل إن الواقع يثبت توظيف هذه الأدوات المستحدثة كدروع لحماية الحكم الفردي وتثبيت ركائزه، بدلاً من تسخيرها كأدوات للتنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي هذا الإطار، يكتسب تطوير الممرات التجارية الجديدة زخماً متصاعداً في المنطقة، إذ تسعى مشاريع مثل «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» و«طريق التنمية» العراقي لترسيخ مكانة المنطقة كحلقة وصل جغرافية حتمية بين آسيا وأوروبا. ورغم العوائد التنموية المحتملة لهذه المشاريع، إلا أن جاذبيتها الأساسية لصناع القرار تكمن في كونها روافد ريعية واعدة وجديدة. وكما عبر أحد السياسيين في المنطقة بعبارة لافتة: «إن الممر الاقتصادي قد يحدث نقلة تحولية للأردن تضاهي الأثر التاريخي لقناة السويس في مصر".

وفي عام 2006، أشار سامر سليمان بلغة بليغة إلى أن الحكومة المصرية كانت تنزع دائماً إلى «رفع بصرها إلى السماء، على أمل أن تمطر ذهباً». ويبدو أن هذه الذهنية الريعية والاتكالية لا تزال حية وفاعلة حتى يومنا هذا، وهي لا تنحصر في مصر وحدها، بل تنسحب على المشهد العام للشرق الأوسط بأسره.

المصدر:

https://www.belfercenter.org/research-analysis/theory-everything-middle-east-political-economy

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org